

لجنة البرنامج والميزانية**الدورة الثالثة عشرة**

فيينا، ٢٥-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
حشد الموارد المالية

مجلس التنمية الصناعية**الدورة الثانية والأربعون**

فيينا، ٢٥-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

حشد الموارد المالية**تقرير من المدير العام**

هذا التقرير مقدّم استجابة للتكليف الوارد في المقرر م ت ص-٢٥/م-٥، الذي طُلب فيه إلى المدير العام أن يقيم حواراً مستمراً مع الدول الأعضاء من أجل توفير دعم نشيط للجهود المشتركة الرامية إلى حشد الموارد. وينبغي النظر فيه متقرباً بتقرير اليونيدو السنوي ٢٠١٣، الذي يتضمن معلومات عن حشد الموارد المالية لتلك السنة. كما يتضمن هذا التقرير إفادات موضوعية عن الصناديق الاستثمارية المواضيعية، إضافة إلى الصندوق الاستثماري لأمريكا اللاتينية والكاريبي، الممولة من خلال الأرصدة غير المنفقة وأشكال التمويل الطوعي الأخرى.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢-١	مقدمة..... أولاً-
٢	٧-٣	التركيز المواضيعي والتقدم المحرز في حشد الموارد..... ثانياً-
٤	١١-٨	الصندوق الاستثماري للأمن الغذائي..... ثالثاً-
٥	١٥-١٢	الصندوق الاستثماري للطاقة المتجددة..... رابعاً-
٥	١٧-١٦	الصندوق الاستثماري لأمريكا اللاتينية والكاريبي..... خامساً-
٦	١٨	الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه..... سادساً-

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



أولاً - مقدمة

١ - نظراً لمحدودية التمويل المتاح لأنشطة التعاون التقني من ميزانية اليونيدو العادية، على النحو المحدد في الدستور، فلا بدّ من حشد موارد من خارج الميزانية من أجل تنفيذ خدمات اليونيدو. وكما هو مبين في التقرير السنوي ٢٠١٣، استمر التزايد السريع في حجم الأموال المحشودة من خارج الميزانية، لتبلغ ٢٤٢,٩ مليون دولار أمريكي (تشمل التغيير الصافي في مستوى المدفوعات المستقبلية المستحقة بموجب اتفاقات موقّعة)، في حين يبلغ صافي الأموال المتاحة للتنفيذ ١٨٧,٤ مليون دولار أمريكي. ويمثّل كلا الرقمين زيادة عن عام ٢٠١٢. وفي حين يمثّل الرقم الأخير ثاني أعلى مستوى محقق، يعدّ مستوى الموارد المحشودة في عام ٢٠١٣ أعلى مستوى حقّقه المنظمة منذ نشأتها.

٢ - ويبلغ التمويل المقدّم من مرفق البيئة العالمية ٣٤,٨ مليون دولار أمريكي، مقارنة باعتمادات بلغت قيمتها ٣٤,٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٢. وازداد التمويل المقدّم في إطار بروتوكول مونتريال في عام ٢٠١٣ ليبلغ ٤٦,٤ مليون دولار أمريكي مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٢ التي بلغت قيمتها ٢٣,٤ مليون دولار أمريكي. وتجاوز التمويل الوارد من مصادر حكومية عبر مجموعة متنوعة من القنوات ٩٨ مليون دولار أمريكي. وقد أصبحت اليابان أكبر جهة مانحة منفردة في هذه الفئة في عام ٢٠١٣.

ثانياً - التركيز المواضيعي والتقدّم المحرز في حشد الموارد

٣ - يشكّل الأداء القوي في حشد موارد جديدة لبرامج اليونيدو، رغم الأزمة الاقتصادية العالمية والانخفاض العام في إجمالي معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية، دليلاً واضحاً على الإقرار الواسع النطاق بالمزايا النسبية للمنظمة وعلى التركيز الواضح على مجالاتها ذات الأولوية المواضيعية. ولا يزال يُنظر إلى بناء القدرات الإنتاجية، وبناء القدرات التجارية، والإنتاج المستدام، والاستخدام الرشيد للموارد الصناعية، باعتبارها تصدياً فعّالاً للشواغل العالمية. وتسهم الثقة الموضوعية في المنظمة، والاهتمام المتجدد بالقطاعات الإنتاجية التي تعتبر حيوية للقضاء على الفقر على أساس مستدام طويل الأجل، في زيادة التمويل المتاح لأنشطة اليونيدو.

٤ - واسترشاداً بإعلان ليما (م ع-١٥/ق-١)، ستواصل المنظمة تشجيع التنمية الشاملة والمستدامة عن طريق تعزيز قدراتها على تحقيق رخاء يتقاسمه الجميع مع حرصها على حماية البيئة في الوقت ذاته. وستواصل اليونيدو تعزيز الشراكات القائمة وإرساء شراكات جديدة مع المنظمات ذات الولايات والمهارات المكتملة لعملها ومع ممثلي القطاعين العام والخاص

والمؤسسات المالية والدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني، بحيث تواصل تحسين الخدمات التي تقدمها للدول الأعضاء وزيادة كفاءتها وفعاليتها.

٥- وحسبما جاء في التقرير السنوي ٢٠١٣، لا يزال الوضع العام لتمويل أنشطة برامج ومشاريع اليونيدو قوياً وقائماً على تنوع المصادر. فيإلى جانب التمويل المقدم من الجهات الحكومية المانحة البالغ عددها ١٦ جهة، والتي يتبرع كل منها بأكثر من مليون دولار أمريكي، يشكّل التمويل المقدم من الصناديق المتعددة الأطراف والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين أساساً سليماً ومتنوعاً لتمويل الأنشطة المستقبلية. ووفقاً لمقرر المؤتمر العام م ع-١٥/م-١٨ بشأن "وثيقة الإرشادات الاستراتيجية" ومعايير الإدارة الواردة فيها، لا تزال اليونيدو تسعى لإيجاد مصادر تمويل مبتكرة، بما في ذلك من خلال المساهمات الإضافية المتأتية من مصادر متعددة الأطراف وثنائية سواء كانت تقليدية أو مستجدة.

٦- وما زال اشتراطُ بعض الجهات المانحة، ومنها مرفق البيئة العالمية، تمويل المشاريع على أساس مشترك، ومحدودية الموارد المتاحة لليونيدو التي يمكن تخصيصها للبرامج، يمثلان مصدرين قلق رئيسيين، كما أشير إليه في السنوات السابقة. فمن شأن هاتين المسألتين أن تؤثرتا تأثيراً بالغاً في إمكانية الاستجابة السريعة لطلبات المساعدة وفي مرحلة تصميم المشاريع والبرامج. وبالنسبة للمسألة الأخيرة، يتمثل أحد أسس التمويل المهمة في الأموال المتاحة نتيجة لتنازل الدول الأعضاء عن حصتها في أرصدة الاعتمادات غير المنفقة لصالح الصناديق الاستثمارية المواضيعية والصندوق الاستثماري لأمريكا اللاتينية والكاريبية.

٧- أمّا بالنسبة لآفاق التمويل الحكومي غير المباشر الخاص ببرامج التعاون التقني التابعة لليونيدو من خلال شتى صناديق الأمم المتحدة الاستثمارية المتعددة المانحين، فالصورة هنا مختلطة. فقد تم تخصيص جميع الأموال المتبقية في إطار صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل إقفاله في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وبلغ التمويل المقدم من خلال الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين ٤,٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٣، يأتي الجزء الأكبر منه - حوالي ٣,١ مليون دولار أمريكي - من صندوق توحيد الأداء. وبلغت المساهمات المقدمة من خلال صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة حوالي ٠,٨ مليون دولار.

ثالثاً - الصندوق الاستثماري للأمن الغذائي

٨- يغطي هذا القسم التقدم المحرز مؤخراً منذ التقرير الأخير الصادر في شباط/فبراير ٢٠١٣ (IDB.41/10-PBC.29/10).

٩- وفي عام ٢٠١٣، استُخدمت موارد الصندوق الاستثماري في تمويل أنشطة تعاون تقني بلغت قيمتها ٤٣٢ ٦٥٦ يورو، مقارنة بمبلغ قدره ٤٧٣ ٧٧٤ يورو منذ إنشاء الصندوق الاستثماري في عام ٢٠١٠ حتى نهاية عام ٢٠١٢. واستحوذ البرنامج الجامع التابع لمبادرة تسريع تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية (3ADI) على ما قيمته ٣٨٨ ٢٨٣ يورو أي نحو نصف مجموع الموارد المتأتية من الصندوق الاستثماري. وخصّص النصف الآخر لتطوير مشاريع قائمة بذاتها. وتركّزت هذه المشاريع بشكل أساسي في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، مثل إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وملاوي، وإن شملت أيضاً أقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أو منطقة الكاريبي، تحديداً في هايتي وطاجيكستان، ومن خلال مشروع إقليمي يغطي كلاً من بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وساموا وفانواتو. ومن المتوقع أن تستخدم هذه الأموال لاستحداث مشاريع مساعدة تقنية تربو قيمتها على ١٠ ملايين يورو يجري تمويلها من مصادر أخرى، بما يلي توقعات المانحين بزيادة موارد الصندوق الاستثماري زيادة كبيرة.

١٠- وقد أدت زيادة بروز المبادرة (3ADI) في حد ذاتها إلى اجتذاب عدد آخر من البلدان: حيث أعرب كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والرأس الأخضر والصين وكمبوديا ومنغوليا، وعدد من جزر المحيط الهادئ، عن اهتمامها بالانضمام إلى هذه المبادرة في عام ٢٠١٣. ومنذ ذلك الحين، تم اعتماد وإطلاق مشاريع كانت قيد الإعداد في عام ٢٠١٢، مثل تلك الجارية في جنوب السودان ومدغشقر والنيجر. وتُقدّر المشاريع التي تم إقرارها في تلك الأثناء بما قيمته ٢٠ مليون يورو، وهو ما يتجاوز مرة أخرى الأهداف التي حددها المساهمون في الصندوق الاستثماري.

١١- وتبلغ استثمارات اليونيدو في برنامج مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا حتى الآن ٤٩٥ ٣٤٤ ١ يورو، أسهم فيها الصندوق الاستثماري للأمن الغذائي بمفرده بما مجموعه ٣٨٨ ٨٨٣ يورو. وقد تمكّنت المبادرة، باستخدام هذا التمويل الأساسي، من حشد مبلغ ضخم من الموارد المالية، خاصة من أجل أنشطة التعاون التقني. وحتى الآن، تم حشد ما مجموعه ١١ مليون يورو نتيجة لأنشطة المبادرة، ومن المتوقع أن يزداد هذا المبلغ مع دخول المشاريع الجديدة المشار إليها في الفقرة

السابقة حيز التشغيل. والخلاصة أن "استثمار" ١,٣ مليون يورو في برنامج المبادرة (3ADI) أدى إلى تحقيق "عائد" يبلغ تقريباً ٣٠ مليون يورو على هيئة برامج تعاون تقني لاحقة ممولة من مصادر أخرى.

رابعاً- الصندوق الاستثماري للطاقة المتجددة

- ١٢- يغطي هذا القسم التقدم المحرز منذ آذار/مارس ٢٠١٣ (IDB.41/11-PBC.29/11).
- ١٣- ودخل الصندوق الاستثماري حيز التشغيل التام منذ أكثر من عامين، وأُحرز في إطاره تقدّم كبير. وقد أقر مرفق البيئة العالمية حتى الآن تقديم تمويل في هيئة منحٍ لثلاثة عشر مشروعاً أعدت بدعم من الصندوق الاستثماري بمبلغ ٣٥ مليون دولار أمريكي تقريباً، إضافة إلى ١٨٨ مليون دولار أمريكي ستقدم في هيئة تمويل مشترك. وأقرت بالفعل خمسة من هذه المشاريع، حسبما جاء في الوثيقة IDB.41/11. وتشمل المشاريع التي يمولها مرفق البيئة العالمية مشاريع تُنفذ في ألبانيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الدومينيكية وشيلي والكاميرون وكمبوديا وكوت ديفوار وكينيا ومدغشقر ومصر ونيجيريا والهند.
- ١٤- وفضلاً على ذلك، جرى إعداد أربعة مشاريع خارج إطار مرفق البيئة العالمية بدعم من الصندوق الاستثماري الذي قدّم منحة تمويلية قدرها ١٠ ملايين دولار أمريكي. ويشمل ذلك مشاريع في منطقة الكاريبي وإثيوبيا وكينيا والهند ومنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك).
- ١٥- وتبلغ قيمة موارد الصندوق الاستثماري حتى الآن ١٣٨ ١٠٧٢ يورو، بما في ذلك تكاليف الدعم.

خامساً- الصندوق الاستثماري لأمريكا اللاتينية والكاريبي

- ١٦- أنشئ صندوق استثماري لأمريكا اللاتينية والكاريبي، حسبما جاء في الوثيقتين IDB.40/8 و IDB.41/12. وقد عمدت الأمانة في عام ٢٠١٣، بالاشتراك مع مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى تحديد صلاحيات استخدام موارد الصندوق الاستثماري، ثم وافقت عليها المجموعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وفي شباط/فبراير عام ٢٠١٤، أطلقت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في فيينا دعوة لتلقي اقتراحات مشاريع من العواصم في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ المشاريع في وقت لاحق من عام ٢٠١٤.

١٧- وتبلغ قيمة موارد الصندوق الاستثماري لأمريكا اللاتينية والكاريبية حتى الآن ٥٩٦ ٤٦٥ يورو، بما في ذلك تكاليف الدعم.

سادساً- الإجراء المطلوب من اللجنة اتخاذه

١٨- لعلّ اللجنة تؤدّ أن تنظر في توصية المجلس باعتماد مشروع المقرّر التالي:

"إنّ مجلس التنمية الصناعية:

(أ) يحيط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.42/5-PBC.30/5؛

(ب) يقرّر تحويل المدير العام سلطة الموافقة على المشاريع المراد تمويلها في إطار صندوق التنمية الصناعية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وفقاً للأولويات المحدّدة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٠-٢٠١٣ (IDB.35/8/Add.1)، المعدّلة في استعراض منتصف المدّة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ (الوثيقة IDB.39/8)، والممدّدة حتى انتهاء نهاية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وفقاً للمقرر م ع-١٥/١٧؛

(ج) يشجّع الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة على زيادة تبرعاتها إلى اليونيدو؛

(د) يشجّع أيضاً جميع الجهات المانحة على النظر في التبرّع بأموال تخصص للبرامج، وتحديدًا لتمكين اليونيدو من الاستجابة السريعة لطلبات الحصول على المساعدة، ووضع أنشطتها البرنامجية وتنفيذها على نحو فوري ومنسق؛

(هـ) يطلب إلى الدول الأعضاء أن تنظر في تقديم تبرّعات ليونيدو لتمكينها من التعامل مع مصادر التمويل التي تشترط مبدأ التمويل المشترك، وذلك إمّا بالمساهمة في الصناديق الاستثمارية المخصّصة أو بتقديم تمويل لأغراض خاصة على المستوى القطري أو العالمي؛

(و) يشجّع حكومات البلدان المستفيدة على الاضطلاع بدور نشيط في مشاركة اليونيدو مسؤولية حشد أموال للأنشطة ذات الأولوية المتفق عليها بصورة مشتركة، ويشجّعها تحديداً على أن تأخذ زمام المبادرة في استبانة الأموال المتاحة على المستوى القطري وسبل الوصول إليها، بما في ذلك فرص تقاسم التكاليف المحلية، وكذلك الأموال المقدّمة من الجهات المانحة الثنائية، والصناديق الاستثمارية

المتعدّدة المناحين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وسائر مؤسسات التمويل الإنمائي؛

(ز) يوصي بشدّة بأن تتعاون الدول الأعضاء مع المنظمة وتدعم جهودها الرامية إلى تطوير وترويج برامجها ومبادراتها في سياق التنمية الدولية، وخاصةً من خلال المؤتمرات الدولية وغيرها من أشكال التحوار، بغية ضمان التعريف الجيد بهذه المبادرات، والإقرار بصلتها الوثيقة بأهداف التنمية الدولية، وإتاحة ما يلزم من موارد.
